

## انتخابات محلية في إيطاليا تختبر شعبية اليمن المتطرف

● روما - يأمل اليمين المتطرف في إيطاليا في السيطرة على مناطق جديدة تعتبر معاقلة لليسار بما في ذلك توسكانا التي ستؤثر خسارته فيها على بقاء حكومة جوزيبي كونتي في السلطة. وبدأ الناخبون في الإلء بأصواتهم الأحد وحتى الإثنين للمشاركة في التصويت في ظل إجراءات أمنية صارمة في هذا البلد حيث يتزايد انتشار فيروس كورونا منذ سبعة أسابيع. ويتعين انتخاب رؤساء جدد في ست مناطق، يسيطر اليسار على أربع منها (توسكانا التي تتجه إليها الأنظار، وكامبانيا وبوليا وماركي) واليمين على اثنتين (ليغوريا وفينيتو).

ومع وجود مرشحين منفردين، يمكن للتحالف بين اليمين الوسط واليمين المتطرف أن يكتسح المناطق "الحمراء" حيث المرشحون اليساريون المشتنون، ما يشكل ضربة لحكومة جوزيبي كونتي، وهو ائتلاف تم تشكيله قبل عام بين الحزب الديمقراطي وحركة "5 نجوم" الشعبية.

وسيكون السيناريو الكارثة بالنسبة إلى الحكومة هو فوز اليمين بثلاث من المناطق الأربع الموجودة حالياً بقبضة اليسار. والآن، يحكم اليمين 13 منطقة واليسار 6.

كما تختار المنطقة السابعة، فالي داوستا الصغيرة، مستشاريها الإقليميين، حيث تورط الفريق المنتهية ولايته في التحقيق بشأن تدخل مافيا ندرانجيتا في الانتخابات الإقليمية لعام 2018. وبالإضافة إلى هؤلاء الناخبين الذين يزيد عددهم عن 18 مليوناً من سبع مناطق، ينبغي لجميع الناخبين الإيطاليين البالغ عددهم 46 مليوناً التصويت على استفتاء وطني كبير بشأن خفض عدد أعضاء البرلمان.

ومن المفترض أن يتحقق هذا الوعد الذي تعهدت به حركة "5 نجوم" خلال حملتها الانتخابية مسجلة خلال ذلك انتصارا شخصيا لزعيمها لويجي دي مايو الذي قد يعاني ائتلافه في الوقت نفسه من خسارة على المستوى الإقليمي. وبموجب نتيجة هذا الاستفتاء، سيخضع عدد البرلمانين من 945 إلى 600 علما وأن لدى إيطاليا اليوم ثاني أكبر برلمان في أوروبا بعد المملكة المتحدة (حوالي 1400) وقبل فرنسا (925).

ومع ذلك، قد تكون الانتخابات الإقليمية الأكثر قدرة على تغيير المشهد السياسي. وتنتج انظار جميع المراقبين إلى توسكانا، معقل اليسار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تتوقع استطلاعات الرأي أن يكون الفارق

ضئيلا بين مرشحي اليسار واليمين. ويتكون تحالف اليمين المؤلف من الرابطة بزعامة ماتيو سالفيني (يمين متطرف) وحزب "فرايتلي ديتاليا" (أشقاء إيطاليا) بزعامة جورجيا ميلوني (يمين متطرف) وحزب "فورزا إيطاليا" بزعامة سيلفيو برلسكوني (يمين)، ويخوض المعركة في كل المناطق.

كما ترشحت عن المنطقة سوزانا تشيكاردري، وهي عضو سابق في البرلمان الأوروبي عن الرابطة. وتواجه مرشح ماتيو رينزي، رئيس الوزراء الأسبق (الحزب الديمقراطي) الذي يحاول أن ينطلق مجدداً من خلال حزبه الجديد "إيطاليا فيفا" (إيطاليا حية).

### السيناريو الكارثة بالنسبة إلى الحكومة الإيطالية سيكون فوز اليمين بثلاث من المناطق الأربع الموجودة في قبضة اليسار

ويمكن أن يكون مستقبل زعيم الحزب الديمقراطي نيكولو زينغارتي على المحك في هذه المنطقة. أما مصير زعيم حركة "5 نجوم" لويجي دي مايو فيعتمد أكثر على

"نعم" الاستفتاء، إحدى قضاياها الرئيسية. وتم اختيار مرشحين من "فرايتلي ديتاليا" لقيادة الحملة في ماركي وبوليا. وقال روبرتو بيانكي، استاذ التاريخ المعاصر في جامعة فلورنسا، "لقد تغير الزمن. لقد أهمل اليسار تاريخه وجذوره وقاعدته". وقاد اليمين الهجوم على الأرض في السنوات الأخيرة بهدف السيطرة على مدن في منطقة توسكانا. وتخاطر الانتخابات الإقليمية بالتحول إلى مسابقة بين أنصار اليمين المتطرف.

وهؤلاء هم في الواقع مرشحو "فرايتلي ديتاليا" جرى اختيارهم من قبل اليمين لقيادة الجبهة في منطقتي ماركي وبوليا. وفرايتلي ديتاليا، الذي انتقد العام الماضي لمشاركتها في عشاء المناصري موسوليني، رشح عن منطقة ماركي التي لم تكن يوماً في يد اليمين.

وفي بوليا، كان رافاييلي فيتو عضو البرلمان الأوروبي من حزب "فرايتلي ديتاليا" رئيساً للمنطقة منذ 15 عاماً. وهو سيواجه مرشح الحزب الديمقراطي ومرشح حزب "إيطاليا فيفا" ومرشحة حزب "5 نجوم".

وفي حال تحقيق فوز مزدوج، سيكون بوسع زعيمة الحزب جورجيا ميلوني، التي أحرزت تقدماً هذا الصيف، التغلب على منافسها ماتيو سالفيني.

## الاتحاد الأوروبي يحاول تجاوز انقساماته لدعم المعارضة البيلاروسية

### قبرص تطالب بمعاينة أنقرة لفتح الطريق أمام العقوبات على مينسك



#### تلكو أوروبي يقوي شوكة لوكاشينكو

للبونان إلى الميناء، لكنها أبتت على مهمة يافوز، وهي سفينة حفر أخرى تتقرب في المنطقة البحرية قبالة قبرص. ومن الواضح أن أنقرة تلعب على انقسام الاتحاد الأوروبي.

وأدرجت الأزمة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على جدول أعمال قمة زعماء الاتحاد الأوروبي يومي الخميس والجمعة كما من المقرر عقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية في 12 أكتوبر.

ويرى مفاوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن "مصادمة الاتحاد الأوروبي على المحك إذا لم يتم تبني العقوبات ضد مينسك قبل القمة الأوروبية".

وأعلن بوريل هذا الأسبوع أن الاتحاد الأوروبي لم يعد يعترف بالكسندر لوكاشينكو رئيساً لبيلاروسيا. وتقف بروكسل على موازاة بين دعمها الظاهر للمجتمع المدني ورفضها في عدم اتهامها بالتدخل من قبل مينسك وخاصة من قبل موسكو.

واعتبر أن إجراء "الانتخابات جديدة تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيكون الحل الأفضل لكن تصميم لوكاشينكو على البقاء في السلطة مع دعم متزايد على ما يبدو من موسكو يجعل من الصعب تحقيق ذلك".

هنا، وأنا مستعد لتنفيذ القرار السياسي الذي اتخذناه" في نهاية أغسطس في برلين، مشيراً إلى الاتفاق السياسي على ربط حزمتي العقوبات.

وقالت زعيمة المعارضة البيلاروسية التي فرت إلى ليتوانيا بعد الانتخابات، للصحافيين بعد اجتماعها بوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل "لدى قادة الاتحاد الأوروبي أسباب لعدم فرض العقوبات، لكنني طلبت منهم أن يكونوا أكثر شجاعة".

وأضافت في مؤتمر صحافي "العقوبات مهمة في معركتنا لأنها جزء من الضغط الذي قد يجبر ما تسمى بالسلطات على بدء حوار معنا في مجلس المعارضة".

ويريد الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الولايات المتحدة، إجراء انتخابات جديدة في روسيا البيضاء، ويريد كذلك نحي لوكاشينكو بعد 26 عاماً في السلطة، فيما استبعدت تسبخانوسكايا، التي يقول أنصارها إنها فازت في انتخابات التاسع من أغسطس للترشح في انتخابات جديدة.

لكن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أراد إعادة فتح النقاش حول روسيا البيضاء وبشأن الرئيس الكسندر لوكاشينكو. وقال ماس "إن العنف الذي استخدمه لوكاشينكو

يستعد الاتحاد الأوروبي لعقد قمة يومي 24 و25 من الشهر الجاري وسط تباينات وخلافات حادة بشأن الاستراتيجية التي يجب اتباعها في التعامل مع ملفي الأزمة في شرق المتوسط وبيلاروسيا. ف فيما يسعى القادة الأوروبيون إلى فصل الأزميتين عن بعضهما البعض تقرن قبرص خيار فرض عقوبات على بيلاروسيا بفرض مثيلتها على أنقرة.

● بروكسل - حثت زعيمة المعارضة في بيلاروسيا سفياتلانا تسبخانوسكايا الاتحاد الأوروبي الإثنين على الموافقة على فرض عقوبات على المسؤولين المتهمين بتزوير الانتخابات الرئاسية الشهر الماضي، لكن يتعين على قاداته تجاوز انقساماتهم لتحقيق مطلبها.

وعلى الرغم من استمرار الاحتجاجات في عطلة نهاية الأسبوع السادسة على التوالي على الرئيس الكسندر لوكاشينكو بسبب الاقتراع المتنازع عليه في التاسع من أغسطس، لم ينفذ الاتحاد الأوروبي بعد تهديده بفرض عقوبات على المسؤولين في الجمهورية السوفيتية السابقة. ولم توافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى الآن على القائمة النهائية لحوالي 40 مسؤولاً سيتم استهدافهم.

وأعد الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد حوالي 40 شخصاً تبنت مسؤوليتهم عن القمع، لكن يجب الموافقة بالإجماع عليها لتبنيها. غير أن قبرص ترفض الموافقة على فرض عقوبات على روسيا البيضاء ما لم يتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير لإجبار تركيا على وقف التنقيب عن الغاز في مياه منطقتها الاقتصادية.



جوزيب بوريل  
مصدقينا على المحك  
إذا لم تبني العقوبات  
ضد مينسك قبل القمة

وحذر وزير الخارجية القبرصي نيكوس خريستودوليديس من أنه "لا يمكن أن يكون رد فعلنا على أي نوع من الانتهاك لقيمتنا ومبادئنا الأساسية انتقائياً. يجب أن يكون منسقاً". وأضاف خريستودوليديس "اعتقد حقاً أنه لا يوجد عرقلة للديبلوماسية. فانا

## الصين تخاطر بانتهاك المنطقة العازلة مع تايوان

وتصعد بكين أنشطتها العسكرية حول تايوان التي تعتبرها إقليمياً خاضعاً لسيادتها ولم تتخل قط عن خيار استخدام القوة لإخضاع تايوان الديمقراطية لسيطرتها، وهي رسالة كررها الرئيس الصيني شي جين بينغ العام الماضي رغم أن تايوان لم تبتدأ أي اهتمام بالخضوع لحكم بكين.

وتايوان ليست دولة معترفاً بها في الأمم المتحدة، حيث تهدد بكين بالجوء إلى القوة في حال إعلان استقلالها رسمياً أو في حال تدخل خارجي، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة.

وفي صفقة تعد الأكبر في السنوات الأخيرة، وافقت إدارة ترامب مؤخراً على بيع مقاتلات "أف - 16" بقيمة ثمانية مليارات دولار لتحديث أسطول الجزيرة المتقدمة، كما تطالب الولايات المتحدة بضم تايوان إلى المؤسسات الدولية، بخاصة منظمة الصحة العالمية.

وأشارت وزارة الدفاع الأميركية في بيان إلى أن قيمة الصفقة يمكن أن تصل إلى 62 مليار دولار، وتشمل 90 مقاتلة، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء منها حتى العام 2026. وتايوان لديها أصلاً أسطول من مقاتلات "أف - 16" اشتريتها من الولايات المتحدة في 1992، لكن العقد الجديد سيتيح للجزيرة الحصول على أكثر طائرات حديثة ومجهزة بتكنولوجيا وأسلحة متطورة.

وقالت الصين الشهر الماضي، إنها ستفرض عقوبات على شركة لوكهيد مارتن الأميركية المصنعة للطائرات لبيعها أسلحة لتايوان.

وقال مالكوم دايفيس، وهو مستشار دفاع سابق لدى الحكومة والآن محلل بارز بمعهد السياسة الاستراتيجية الاسترالية في كانبرا "مخاطر الحرب تزيد بشكل كبير، وإعادة رسم الخارطة فوق خط المنتصف في مضيق تايوان خطوة واضحة للغاية من جانب بكين، ليس فقط لزيادة الضغط، لكن أيضاً لتجريب استخدام القوة".

وأضاف دايفيس "تلك المجسات العدوانية ربما تهدف إلى إثارة سلاح الجو التايواني لإطلاق النار أولاً ثم يكون لدى بكين كل التبرير الذي تحتاجه". وتصاعدت حدة التوترات بين الصين والولايات المتحدة على عدة جبهات على مدار العام الماضي، في ظل وجود منازعات بين الدولتين بشأن التجارة، وجائحة كورونا، وتعزيز الوجود العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي، وسياسات بكين في هونغ كونغ، وإقليم شينجيانغ.

ونددت الصين الخميس بزيارة مسؤول أمريكي رفيع إلى تايوان، معتبرة أنها تنتهك "القوى الانفصالية" على الجزيرة، فيما تندفع واشنطن لدعم الجزيرة التي تتمتع بالحكم الذاتي عسكرياً وديبلوماسياً.

وتحذيرهم بالابتعاد أنه "ليس هناك خط منتصف". وتم تداول التقرير على نطاق واسع من قبل وسائل إعلام رسمية صينية، حيث ردت قيادة مسرح العمليات الشرقية التابعة للجيش على أحد المنشورات، وحثت المواطنين على "تجاهل أي أوامر والاستعداد للحرب".

وأصدر سلاح الجو التابع لجيش التحرير الشعبي بشكل منفصل مقطع فيديو السبت يظهر قاذفات طراز "إتش 6" تشن هجوماً محاكياً على مدرج طائرات مماثل للهجوم على قاعدة اندرسون التابعة لسلاح الجو في جزيرة غوام وهي منطقة انطلاق رئيسية لأي دعم أميركي لتايوان.



مناكفات صينية أميركية في تايوان

## واشنطن تفعّل العقوبات الأهمية على إيران

في يد الولايات المتحدة بسبب حجم اقتصادها.

ولا ترغب معظم الشركات الأجنبية في المخاطرة بالاستبعاد من السوق الأميركية الواسعة من أجل التجارة مع الدول الأصغر مثل إيران.

واكتت واشنطن الأحد إعادة العمل بـ"ال عقوبات الأمم المتحدة على الجمهورية الإسلامية في إيران والتي كانت رفعت سابقاً". لكن سائر القوى الكبرى، وبينها الحلفاء الأوروبيون لواشنطن، ترفض هذا التدبير وتعتبر أن لا مفاعيل قانونية للمناورة التي قامت بها الولايات المتحدة.

ومن شأن عودة عقوبات الأمم المتحدة أن تلزم إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتصويب اليورانيوم وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، وحظر استيراد أي شيء يمكن أن يساهم في تلك الأنشطة أو في تطوير أنظمة إطلاق الأسلحة النووية. وستشمل كذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنعها من تطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة نووية واستئناف فرض عقوبات محددة على العشرات من الأفراد والكيانات. كما سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإليها والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

● واشنطن - أعلنت الولايات المتحدة الإثنين عن فرض سلسلة من العقوبات تستهدف خصوصاً وزارة الدفاع الإيرانية والرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وذلك في إطار العمل مجدداً بعقوبات الأمم المتحدة على إيران، الأمر الذي ترفضه العديد من الدول.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للصحافيين، إن "إجراء اتنا" تحذير ينبغي أن يسمعه العالم أجمع". وأضاف بومبيو "منذ نحو عامين، يعمل مسؤولون فاسدون في طهران مع النظام غير الشرعي في فنزويلا للالتفاف على حظر السلاح الذي قرره الأمم المتحدة".

ووقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الإثنين مرسوماً يجيز فرض "عقوبات اقتصادية شديدة بحق أي بلد أو شركة أو فرد يساهم في تقديم وبيع ونقل أسلحة تقليدية إلى الجمهورية الإسلامية في إيران". وفي هذا السياق، تم استهداف الرئيس الفنزويلي الذي اعتبره واشنطن غير شرعي. وسيسمح المرسوم بمعاينة المخالفين الأجانب وجرمانهم من الوصول إلى السوق الأميركية من خلال العقوبات الثانوية التي تسعى فيها دولة ما إلى معاينة دولة ثانية بسبب تجارتها مع دولة ثالثة، وذلك من خلال منع الوصول إلى سوقها، وهي أداة قوية للغاية